

البند السادس - الثمن وعملة الدفع:

يحدد الثمن للكيلوجرام الواحد أو القطعة الواحدة أو المتر المكعب الواحد من كميات المنتجات المسلمة بالعملة المتعاقد عليها وهو لا يشمل أي ضريبة على القيمة المضافة، أو أية رسوم مماثلة بطبيعتها إلا إذا تم ذكرها صراحة في صلب "مستندات المبيع".

في حال تم إصدار الفاتورة المبدئية أو اشعار تثبيت الطلبية أو أي مستندات أخرى من مستندات المبيع بالعملة المحلية وانخفض سعر صرف العملة المحلية بنسبة 5% أو أكثر مقابل اليورو أو الدولار الأميركي يتم عندمرا مراجعة وتعديل الأسعار لرصيد الكميات غير المسلمة من "مستندات المبيع".

ما لم يتفق على خلاف ذلك، فإن الأسعار تحدّد وفقاً للكميات المنصوص عليها في "مستندات المبيع"، وفي حال قام المشتري بطلب تعديل الكمية، يكون للبايع الحق المطلق بإرادته المنفردة في تعديل الأسعار المتفق عليها.

تعتبر الأسعار صحيحة وموافق عليها من قبل المشتري، في حال استلام البايع "فاتورة مبدئية" موهورة من البايع وموقع عليها من الشاري ضمن مهلة صلاحية تلك "الفاتورة المبدئية" أو في حال ارسال البايع الى المشتري "اشعار تثبيت الطلبية".

البند السابع - شروط الدفع:

يقوم البايع بإصدار فاتورة لكل شحنة من الشحنات والكميات المسلمة الى المشتري، يتوجب على المشتري تسديد قيمة كل فاتورة في مهلة اقصاها "تاريخ الاستحقاق" لصالح البايع في الحساب البنكي المسمى من قبل البايع في "مستندات المبيع"، دون خصم اية رسوم بنكية أو أية خصومات أخرى من أي نوع أو طبيعة كانت.

بالرغم من وجود اية اتفاقات أو ترتيبات سابقة، في حال تخلف المشتري عن تسديد قيمة أي شحنة في "تاريخ استحقاقها" لأي سبب كان بما فيه ارتداد الشيك دون صرفه، وكان قد تم تسليمه شحنة أخرى سابقاً غير مسددة، تصبح قيمة هذه الشحنات جميعها مستحقة فوراً، وحكماً وتلقائياً.

خلافاً لكل ما تقدم، يحتفظ البايع بإرادته المنفردة والمطلقة، بحقه في تعديل شروط الدفع و/أو في الغاء أو تغيير شروط وبنود التسهيلات التجارية الممنوحة للمشتري. يحق للبايع التوقف عن تسليم الكميات المنصوص عنها في مستندات البيع، في حال تأخر المشتري عن تسديد مستحقاته أو في حال وصل رصيد حساب المشتري لسقف التسليف التجاري كما منح له أو غدل من قبل البايع.

في حال تخلف المشتري عن السداد يحق للبايع استرجاع البضاعة واتخاذ الاجراءات القضائية التي يراها مناسبة.

الإ إذا وافق البايع صراحة على خلافه خطياً، فإن شروط الدفع هي نقداً وغب الاطلاع. وحيث ان توقيت الدفع هو اساسي فإن اية فاتورة غير مسددة ضمن مدة السداد المنوه عنها تعطي البايع الحقوق المنوه عنها في البند الثالث عشر، كما يوافق المشتري على ان يعوض البايع بما تكبده هذا المنوه من نفقات ومصاريف التحصيل نتيجة للحساب المتعثر بما فيها مصاريف ونفقات المحامين والمحاكم. إن حق الرقابة الممنوح للمشتري بموجب هذا البند لن يؤثر او يعدل شروط الدفع أو الأوقات التي يجب ان يقوم فيها المشتري بالدفع. لن يكون للمشتري في اي وقت كان حق الإدعاء باستبدال الإلزام الدفع أو حق المقاصة أو تجديد الدين. ويحق للبايع من جهة أخرى أن يستعمل حق المقاصة واستبدال اية مبالغ قد يدين بها للمشتري بالمبالغ المطلوبة من الأخير. ويمكن للبايع، بإرادته المنفردة ان يطلب في فاتورته المبدئية، ان يقوم المشتري بفتح اعتماد مصرفي مستندي غير قابل للرجوع عنه لصالح البايع خلال فترة العشرة ايام من تاريخ الفاتورة المبدئية تلك، على ان يكون ذلك الاعتماد المستندي متاحاً لدى بنك معين يحدده البايع ويصدر وفقاً للنص النموذجي المرفق مع الفاتورة المبدئية والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من شروط مستندات البيع. اي تعديل غير مجاز به لذلك الاعتماد المستندي سوف يكون سبباً لإبطال الصفة ما لم يتم تصحيح الشرط المخالف في الاعتماد ضمن فترة السبعة ايام من تاريخ استلام الاعتماد المستندي من البايع.

يقر المشتري بأن سجلات وقيود البايع تمثل البيئة الوحيدة والاثبات الناجز على صحة المبالغ المتوجبة بذمته والمستحقة الأداء في كل ما يتعلق بالتعامل بينهما. كما يتنازل المشتري صراحة ودون اي تحفظ عن اي حق بالاعتراض على اي من هذه القيود. وبالتالي في حال سدد المشتري قيمة اي شحنة قبل استحقاقها او سدد قيمة شحنة دون ان تكون الشحنة و/او الشحنات التي تسبقها قد سددت، يقر المشتري منذ الآن بأن كافة الشحنات غير المسددة استناداً الى سجلات وقيود البايع تبقى قائمة ومستحقة في ذمته لصالح البايع.

البند الثامن - التسليم:

ان شروط تسليم المنتجات تكون حسب شروط الفاتورة المبدئية او مستند تثبيت الطلبية. في حال ذكر موعد او وقت للتسليم، فإن هذا الوقت او الموعد يعتبر تقريبياً. وما لم يتفق على خلاف ذلك يعتبر موعد التسليم ليس جوهرياً في التعامل. وفي حال تعذر على البايع تسليم المنتجات او اي جزء منها في الوقت المحدد، يمتد موعد التسليم الى فترة زمنية أخرى معقولة. لا يحق للمشتري رفض استلام و/أو إعادة اي شحنة من المنتجات التي سلمها البايع، إلا وفق شروط وأحكام هذه الوثيقة، أو في حال وجود اتفاق معاكس خطي وصريح بين الفريقين.

في حال أية مطالبة من المشتري بإخلال في البضاعة يعلم المشتري البايع من اجل ان يبادر الى التحقق من هذا الإخلال ولا تعاد البضاعة الا بإذن خطي من البايع.

بعبيكي ايجيببت للصناعات الكيماوية - بي سي اى

الشروط العامة للبيع

البند الأول - التعريفات:

- **البايع:** بعبيكي ايجيببت للصناعات الكيماوية - بي سي اى أو أي من الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها.
- **الفاتورة المبدئية:** تعني الفاتورة الأولية الصادرة من طرف البايع.
- **إشعار تثبيت الطلبية:** يعني اصدار البايع لأمر البيع بناء على تعليمات الشراء.
- **الفاتورة:** تعني الفاتورة النهائية التي يتم اصدارها من قبل البايع.
- **العميل أو المشتري:** الشخص المعنوي أو الطبيعي (بما فيهم خلفائه الخاصين أو العاميين) الذي يشتري المنتجات، كما هو موصوف من قبل البايع في متن الفاتورة المبدئية، تثبيت الطلبية أو الفاتورة.
- **المواد:** تعني المواد التي باعها (أو سوف يبيعها) البايع واشتراها (أو سوف يشتريها) المشتري بناء على الفاتورة المبدئية والشروط العامة.
- **أمر الشراء:** يعني الطلب الخطي الموجه من المشتري الى البايع الذي يعين بموجبه تفاصيل السلع المطلوبة والتفاصيل الأخرى المتعلقة بالشحن والنقل، الخ...
- **مستندات المبيع أو "عقد البيع":** تعني بشكل جماعي الشروط العامة للبيع الواردة في هذا الكتاب مضافاً إليها الملاحق مجتمعة من شروط هذه الوثيقة بالإضافة للفاتورة والفاتورة المبدئية ومستند تثبيت الطلبية، وبوالص الشحن واذونات التسليم وخلافه ويعتبروا بما يتضمونه المرجع الوحيد لاتمام التعاقد أو شروط العقد.
- **تاريخ استحقاق الدفع:** هو التاريخ المذكور على الفاتورة والذي يجب ان يقوم المشتري قبل حلوله بتحويل قيمتها الى المصرف المعين من البايع بحيث يتم قبضه من البايع قبل دنو ذلك الإستحقاق.
- **العملة المحلية:** تعني العملة الوطنية لبلد البايع أو بلد المشتري أو أية عملة غير الدولار الاميركي أو اليورو.

البند الثاني - البيع والشراء:

لا يؤدي أداء الخدمات من قبل البايع أو بدء العمل من طرفه إلى أي إلزام عليه ما لم يقبل البايع خطياً أمر الشراء أو يتم اصدار اشعار تثبيت الطلبية. وفي حالة قبول البايع خطياً لأمر الشراء هذا، يصبح أمر الشراء ملزماً على المشتري ولا يمكن لذلك المشتري عندها إلغاء أو سحب أو فسخ أمر الشراء لأي سبب كان، ما لم يتفق مع البايع خطياً على خلاف ذلك.

لن تكون الإضافات، أو الإقتطاعات أو التعديلات الأخرى ملزمة للبايع دون موافقة خطية صريحة مسبقاً منه.

ورهنًا بتوافر المواد وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة، يقوم البايع ببيع وتسليم الكميات من المنتج إلى المشتري، ويوافق المشتري على شراء تلك الكميات وسداد واستلام تلك الكميات كما هو موضح في عقد المبيعات هذا.

البند الثالث - عملية البيع:

تحكم مستندات البيع جميع شروط البيع التي تتم من البايع الى المشتري، بما فيها تسليم الشحنات الفردية. في حال وجود أي تضارب بين مستندات المبيع أو أي مستند أو مراسلات أخرى، تكون الغلبة لأحكام "الفاتورة" أولاً ومن ثم أحكام هذه الوثيقة التي تتقدم على اية شروط أو احكام مختلف عليها.

لا يتم تطبيق أية شروط أو أحكام، ضمانات، كفالات، تمثيلات، مراسلات مع البايع، سواء كانت خطية أم شفوية ما لم يتم إدراجها صراحة في مستندات المبيع.

لن يكون البايع ملزماً بأية شروط أو معايير قياسية أو مطبوعة يقدمها المشتري، ما لم يتم تضمينها صراحة في مستندات المبيع الصادرة والموقعة من قبل البايع.

البند الرابع - النوعية:

مرجعية جودة المنتجات تكون كما هي منشورة في الاصدار الاخير للنشرة الفنية العائدة للمنتجات، ويمكن ان تكون مرفقة في "مستندات المبيع" ايضاً، على انه يعود للبايع ان يقوم بتغيير او تعديل المواصفات او التوقف عن تصنيع هذه المنتجات دون اي اخطار او اذار، وما لم يتفق على خلاف ذلك خطياً، لا يضمن البايع ان تكون المنتجات مصنعة للغرض المعين المطلوب من المشتري.

البند الخامس - الكميات:

يقوم البايع ببذل جهده لتسليم كامل الكميات التي تم شراؤها من قبل المشتري، في المواعيد والشحنات المنصوص عنها في مستندات البيع، الا ان هذه التسليمات مرمونة بتوفرها وبالتالي لا يمكن ان يساءل البايع او ان يكون مسؤولاً تجاه المشتري عن اية اختلافات بين الكميات المسلمة فعلاً وبين تلك الواردة في مستند البيع. في حال تم تسليم بضائع سائبة يحتفظ البايع بحقه في تسليم كميات اقل او اكثر بعشرة في المئة (10%) من الكمية المطلوبة ويتم في هذه الحالة اجراء تعديل مناسب في السعر الإجمالي، وتعتبر الكمية التي تم تسليمها هي الكمية المطلوبة.

في حال لم يتم المشتري بإبلاغ مثل هذا الإشعار في غضون فترة سبعة (7) أيام عمل من تاريخ استلام المنتجات كما هي مدونة في وثائق التسليم، تعتبر المنتجات المسلمة مقبولة وبحالة جيدة وصالحة، وتعتبر مطابقة للمنتجات المطلوبة من قبل المشتري كمية ونوعاً وخالية من أي عيب. دفع المشتري الكامل أو الجزئي أو قبول استلام المنتجات دون إخطار الناقل و البائع عن أية أضرار أو نقص وفقاً لهذا القسم سوف يعتبر قبولاً ضمنياً لتلك المنتجات.

البند الثاني عشر - المسؤوليات والتعويض:

يتحمل المشتري كامل مسؤولية قراراته عند اجرائه الاختبارات والتحليلات عن مدى صلاحية وسلامة المنتج وهدف استخدامه. كما يتحمل المشتري وحده كامل المسؤولية الناتجة عن تخزين المنتجات، وتطبيقها و/أو استعمالها؛ وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال ان يعتبر البائع مسؤولاً عن أي طارئ يمكن ان ينتج عن تخزين أو تطبيق أو استعمال المنتجات أو عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية بأي شكل من الأشكال، وسواء كانت مطالبة المشتري عقدية أو ناتجة عن مسؤولية تقصيرية أو غير ذلك بصرف النظر عن تعليمات البائع المتعلقة بالمنتجات.

يكون المشتري مسؤولاً عن ضمان كيفية تخزين واستعمال وبيع المنتجات وفقاً لأحكام السلامة والبيئة والأحكام القانونية في مركز التخزين.

لا يعتبر البائع مسؤولاً عن أي فقدان أو ضرر يصيب المشتري (على سبيل التعداد لا الحصر) خسارة الأرباح أو الخسائر غير المباشرة أو الخاصة) عن أي كلفة أو أية نفقات أو غيرها

من المطالبات من أي نوع كانت يمكن ان تنتج أو تقصر عن اقرارات أو كفالات ضمنية أو أي شرط أو نص أو أي موجب من القانون العام أو الخاص متعلق بتوريد أو استعمال أو إعادة بيع المنتجات.

لا يعتبر البائع مسؤولاً عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر يطالب بها المشتري بسبب تأخير في التسليم. لا تشكل هكذا مطالبات سبباً مشروعاً لإلغاء أو تعديل الطلب أو تأخير الدفع.

تكون المسؤولية القسوى التي يمكن ان تقع على عاتق البائع والمتعلقة بأية عملية بيع، معادلة ومحدودة بتمن شراء المنتجات المعنية وفقاً للفاتورة النهائية وذلك في جميع الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف، ويتنازل المشتري ويبرئ ذمة البائع من أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية من أي نوع كانت، سواء ناتجة عن تأخير في التسليم أو عدم مطابقة المنتجات أو غيرها من الأسباب.

البند الثالث عشر - الإخلال:

في حال تخلف المشتري عن تسديد أي دفعة في موعد استحقاقها، ودون المساس بأي طعن أو حق يعود للبائع، يكون للبائع حق الخيار بين:

- إلغاء أو تعليق تسليم أي جزء من الشحنات المستقبلية إلى المشتري؛ و/أو
- الإحفاظ بأية دفعة سددتها المشتري لأي من المنتجات (حتى لمنتجات موردة إلى المشتري بموجب أي عقد آخر موقع بينه وبين المشتري)؛ و/أو

ت. تحميل المشتري غرامة (قبل وبعد أي حكم) عن المبلغ غير المسدد، لغاية ما يعادل نسبة واحد ونصف في المئة من قيمة الفاتورة متراكمة عن كل شهر تأخير، ولغاية التسديد الكامل (ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً لمقتضيات احتساب الغرامة).

ويعتبر المشتري متخلفاً عن تنفيذ التزامه بسداد الثمن في إحدى الحالات الآتية:

- إذا تعذر على المشتري تنفيذ أي من التزاماته المنصوص عليها في هذه الوثيقة أو في مستندات المبيع؛ و/أو
- إذا ما وضعت الأختام على مركز نشاط المشتري أو اقدم على القيام بترتيب طوعي مع دائنيه أو (بصفته فرداً أو شركة) أعلن إفلاسه أو (إذا كان شخصياً مغنوباً) قرر التصفية؛ و/أو
- إذا أقر المشتري بحالة عجز، أو تم تعيين حارس قضائي على أي من ممتلكاته أو موجودات شركته؛ و/أو
- إذا توقف المشتري، أو ردد بوقف مزاولة نشاطه؛ و/أو
- إذا علم البائع عن حصول أو شك حصول أي من الحالات السابقة وابلغ المشتري بذلك.

البند الرابع عشر - القوة القاهرة:

لا يعتبر البائع مسؤولاً تجاه المشتري ولا تعتبر مخالفة لأحكام هذه الوثيقة، في حال التأخر في تسليم أو تنفيذ أي من موجباته المتعلقة بالمنتجات، إذا كان هذا التأخير أو عدم التنفيذ ناجماً عن أي ظرف طارئ خارج عن سيطرة البائع المعقولة، تتضمن الظروف خارج سيطرة البائع المعقولة ما يلي:

عمل إلهي - انفجار - فيضان - عاصفة - حريق - حادث - تعطل الماكينات - انقطاع عرض المواد الخام أو المواد الأولية أو النقل - حرب أو خطر حرب - تخريب - تمرد - اضطرابات مدنية - قيود - قوانين - لوائح - حظر - إجراءات من قبل الحكومة، البرلمان أو السلطات المحلية - قوانين ومحظورات استيراد وتصدير - اضطرابات - اغلاقات - نزاعات تجارية (سواء أكانت متعلقة بموظفي البائع أو أطراف ثالثين) أو تغييرات جوهرية في البيئة الاقتصادية أو السياسية في أي دولة أو دول يكون للشاري أو البائع عمليات.

ما لم يتم الإتفاق على خلافه بين الفرقاء في هذا العقد فإن التسليم سوف يتم على أساس EXW (تسليم المعمل أو المخزن في المكان المحدد من البائع وفقاً لخياره) كما هو مذكور في الفاتورة المبدئية أو إشعار تثبيت الطلب. يتحمل المشتري المسؤولية ويوافق على تعويض البائع عن جميع الخسائر أو الأضرار أو التدمير للمنتجات وكذلك نتائج أي استخدام أو إساءة استخدام من قبل أطراف ثالثة يمكنهم الحصول على المنتجات أو استخدام المنتجات، بعد تسليم البائع لتلك المنتجات إلى الناقل. أي خسارة ناجمة عن الضرر أو انكماش في العبور سوف تكون لحساب المشتري، والمشتري يجب ان يقيم تلك الأضرار أو الخسائر ويطلبها مباشرة من الناقل. ما لم يتم الإتفاق على خلاف ذلك كتابة من قبل الطرفين، فإن طرق التعبئة والتغليف، ووثائق الشحن واسلوب الشحن والطريق واختيار الناقل يكون وفقاً لتقدير البائع الخاص. يحتفظ البائع بالحق في شحن البضائع في شحنة واحدة أو شحنات متعددة. ما لم يتم الإتفاق على خلاف ذلك خطياً من قبل الطرفين، تكون جميع تكاليف الشحن وتكاليف التأمين من مسؤولية المشتري، يتم تحرير فواتيرها كبندين منفصلين يدفعهما المشتري.

إذا لم يتلق البائع تعليمات الشحن المناسبة والخطية من المشتري في زمن معقول قبل إتمام التسليم، يجوز للبائع عندها ان يقوم، على حساب ونفقة المشتري، بترتيب شحن البضائع ويبلغ عندها المشتري بترتيبات الشحن التي تمت. في حالة طلب المشتري تأخير التسليم، يقوم البائع بتخزين البضائع للمشتري مجاناً لمدة تصل إلى خمسة عشر (15) يوماً، وبعد ذلك يكون التخزين على حساب المشتري. جميع شروط التسليم المستخدمة في هذه الوثيقة وجميع عمليات التسليم يتم تقديمها وتفسيرها وفقاً للإلكتروترمز 2010، المنشور رقم 715، الصادر عن غرفة التجارة الدولية في باريس.

تسليم البائع أو مواعيد الشحن هي تقريبية فقط وتمثل افضل الأوقات المقدره لإجراء التسليم أو الشحن. مواعيد الشحن تتوقف على الاستلام الفوري من قبل البائع لكافة المعلومات اللازمة للشحن. لا يتحمل البائع مسؤولية عدم الوفاء بمواعيد الشحن المقدره، ولا يتحمل البائع في أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي خسارة أو تكلفة أو ضرر أو مصاريف يتكبدها المشتري أو عمالته التي قد تنتج عن ذلك.

البند التاسع - نقل الملكية والمخاطر:

ما لم يتم الإتفاق على خلاف ذلك صراحة يتم نقل المخاطر للكمية المشتراة من البائع إلى الشاري فور تسليمها إلى المشتري أو الناقل من أرض المعمل أو المخزن في المكان المحدد من البائع وفقاً لخياره. في حالة استلام المشتري كمية المنتجات المباعه أو رفضه الاستلام دون سبب مشروع بالمخالفة لأحكام هذه الوثيقة، فإن مخاطر فقدانها أو تلفها تقع على عاتقه دون أية مسؤولية على البائع في هذا الشأن.

إن ملكية المنتجات التي يتم شحنها إلى المشتري تبقى للبائع بمثابة ضمانه حتى يتم دفع كامل مستحقات المنتجات من قبل المشتري. على المشتري ان يعرض البائع عن كافة الخسائر والنفقات والتكاليف والأضرار المتعلقة أو الناشئة عن المنتجات قبل نقل الملكية للمنتجات وفقاً للشروط الواردة في هذه الوثيقة.

البند العاشر - الضمان:

يضمن البائع بأنه يملك المنتجات المباعه والمسلمة كما يضمن بأن المنتجات تتمتع بالنوعية المنصوص عنها في المادة الرابعة من الشروط العامة للبيع.

بدون أي إجحاف لمندرجات البند الحادي عشر ادناه، في حال اعترض المشتري عند استلامه المنتجات بأن هذه الأخيرة لا تتمتع بالموصفات وتبين ذلك للبائع بعد التحقق من صحة ودقة اعتراض المشتري، يكون للبائع حق الخيار بين اما تصحيح الخطأ في المكان الذي تتواجد فيه البضاعة أو تبديل الشحنة المشكو منها بكمية متساوية من المنتج خلال فترة زمنية معقولة بعد تبليغ المشتري بذلك أو إرجاع وقيده قيمة المنتجات المرتجعة والتي تشكل جزء من ثمن المبيع في حساب المشتري.

لا يتحمل البائع أي مسؤولية ناتجة عن خلل أو عدم تطابق ناجم عن الاهتراء الطبيعي أو تغيير في الوزن بصورة طبيعية أو عن اضرار متعمد أو إهمال أو عدم تخزين المنتجات في ظروف مناسبة أو تلك الناجمة عن عدم مراعاة تعليمات البائع (الخطية أو الشفهية) أو الناجمة عن سوء الاستعمال أو تعديل في المنتجات أو عن أي فعل يقدم على افعاله أو اغفاله المشتري أو موظفيه أو وكلائه أو أي شخص ثالث.

ان الضمانات والموجبات والمسؤوليات وكذلك حقوق المشتري وتعويضاته منصوص عنها في "عقد البيع" فقط وهي بالتالي تحل محل جميع الضمانات والموجبات والمسؤوليات الأخرى أباً كانت. وباستثناء ما هو منصوص عنه اعلاه، فإن البائع لا يضمن رواج أو ملائمة المنتجات لأي غرض خاص، وذلك صراحةً وضمنياً أو حتى إذا كانت مفهومة هذه الضمانات ضمناً بموجب نص قانوني خاص أو عام حيث يصرار في هذه الحالة إلى استثناء تطبيق هذا النص إلى أقصى حد يسمح به القانون.

البند الحادي عشر - التفتد والموافقة:

يحق للمشتري ان يفقد كل شحنة من المنتجات عند استلامها، وعليه ان يعلم البائع فوراً بموجب إشعار خطي بأي نقص أو ضرر و/أو عدم مطابقة للمواصفات عند اشتباهاه بذلك، على ان يتضمن هذا الإشعار الخطي التفاصيل الأساسية للمطالبة وعلى أن يكون مصحوباً بأدلة مقبولة تدعم مثل هذه الادعاءات.

البند الخامس عشر - احكام عامة:

كافة الاخطارات والمراسلات بين الطرفين يجب ان تكون خطية ومرسلة على العناوين المبينة في مستندات المبيع. تعتبر مستندات البيع الاتفاقي الكامل بين البائع والمشتري، لا يكون البائع مسؤولاً تجاه أي خطابات تمثيل شفهيّة أو خطية. لا تقبل أية تعديلات لهذه الشروط إلا في حال تم الاتفاق خطياً بين البائع والمشتري مع التطرق صراحة لهذه الشروط. إن تأخير أو عدم قيام البائع بحقوقه لا تعتبر تحلّ عن هذه الحقوق. إن تم تصنيف بعض شروط هذه الوثيقة كغير صالحة أو قابلة للتنفيذ تبقى جميع الشروط الأخرى صالحة. تم كتابة هذه الشروط باللغة العربية وتم ترجمتها إلى لغات أخرى، في حال وجود أي اختلاف بين النصوص يتم تطبيق النص باللغة العربية.

البند السادس عشر - السرية وحقوق الملكية الفكرية:

يتعهد المشتري بالحفاظ على سرية الشروط التي زودت المنتجات بموجبها وجميع المعلومات المتعلقة بالأعمال و/أو منتجات البائع باستثناء تلك المعلومات التي هي في المجال العام. وبالتالي يتعهد المشتري أن لا يستخدم أو يأذن لشخص آخر باستخدام أي ملكية فكرية للبائع بما فيها الاسم التجاري، العلامة التجارية، الشعار، أو الرمز دون الحصول على إذن مسبق من البائع.

البند السابع عشر - النزاعات:

على الفرقاء بذل كافة الجهود لتسوية أي خلاف يمكن ان ينشأ بينهم حول هذه الوثيقة او اي من الموجبات التي تتضمنها بطريقة ودية. وفي حال اعتبر اي من الفريقين ان هكذا امر متعذر ، يتم الاحتكام الى قانون جمهورية مصر العربية ويتم اللجوء الى المحاكم المختصة في القاهرة الكبرى، جمهورية مصر العربية او الى اي محكمة اخرى في جمهورية مصر العربية يحددها البائع التي تختص بالفصل في أي خلاف ينشأ بمناسبة التعامل فيما بين الطرفين أياً كان وأيضاً بمناسبة تطبيق بنود هذه الوثيقة. ويحق للبائع وفقاً لخياره ان يلجأ الى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية على ان يتم هذا التحكيم في البلد ووفقاً للقوانين التي يختارها البائع.